مرجعیت عرف در شبهات صدقیه

فرمودند اگر شبهه صدقیه باشد رجوع به عرف جایز است، اگر شبهه مصداقیه باشد، رجوع به عرف جایز نیست[1]. بسیار خوب! این یک ثمره علمی خیلی خوب است که ما این تفاوت را باید بگذاریم که در موارد شبهات صدقیه، مرجعه به عرف جایز است بلکه مثلاً برای حل شبهه لازم است اما در شبهه مصداقیه نه[2].

---

[1] مرحوم آیتالله خوئی نیز در اینباره میفرماید:

انا ذكرنا غير مرة ان نظر العرف انما يكون متبعا في الشبهات المفهوميه، أي في ما إذا لم يعلم معنى اللفظ أصلا، و في الشك في الصدق، أعني ما إذا شك في سعة المفهوم و ضيقه، و الجامع باب الظهورات، فان النظر العرفي يكون متبعا فيها، من غير فرق بين الظهورات الوضعيه المستندة إلى المعنى اللغوي، أو المستندة إلى قرائن حاليه أو مقاليه، و منها مناسبة الحكم و الموضوع، فإذا حكم العرف في مورد بظهور اللفظ في معنى يتبع ذلك، و لذا يحمل الأحد في قولك: لا تضرب أحدا على الأحباء، مع انه أعم منها، لظهور الحكم أعني الضرب و انصرافه إلى المؤلم.

و أما إذا عرف المعنى، ففي مقام التطبيق لا اعتبار بنظر العرف أصلا، بل المتبع فيه هو النظر الشخصي لكل أحد. مثلا بعد ما علمنا ان الكر سبعة أرطال مثلا، فمسامحة العرف في التطبيق، و إطلاق ذاك المقدار على الناقص منه بقليل لا يكون متبعا.(دراسات في علم الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۱۶۱)

مرحوم جزائری مروج نیز در تعلیقات خود بر تقریر درس استادش، چنین می فرماید:

قد ذكرنا أنه في تشخيص المفاهيم لا بد من الرجوع إلى العرف و يكون نظرهم و مسامحتهم في هذه المرحلة حجة دون مرحلة تطبيق المفهوم المبين على المصاديق، فإن مسامحاتهم فيه مما لا عبرة بها أصلا.

و يلحق بالمفهوم الشبهة في الصدق، فإن العرف مرجع في الشبهة الصدقية أيضا، و المراد بالصدق هو الشك في انطباق المفهوم على شيء لأجل عدم الاحاطة بحد المفهوم سعة و ضيقا.

توضيح ذلك: أن المتعارف في تعليم المفاهيم و تفهيمها هو تحديد المفهوم كالماء مثلا ثم تطبيق ذلك المفهوم على المصداق، إذ لا يكفي في التفهيم مجرد التحديد، ضرورة عدم وفائه بمعرفة المفهوم، فإن تحديد مفهوم الماء بأنه جسم بارد بالطبع لا يكفي في معرفة مصاديق الماء لصدق هذا المفهوم على اللبن و ماء الرمان و الرقي و غير ذلك من الأجسام البادرة بالطبع، فلا بد في معرفة مصاديق ذلك المفهوم من تطبيقه على مصاديقه، فإذا فرض أن من حدد

المفهوم طبقه على الماء الصافي، فيشك في صدق هذا المفهوم على الماء الكدر، أو إذا فرض تطبيقه على هذين الفردين فيشك في صدقه على الماء المختلط بالتراب المعتد به، كما قد يتفق ذلك في مياه الأنهار في الربيع، فإن الشك في هذه الموارد ينشأ من الشك في صدق المفهوم لعدم العلم بحدوده، فلا محيص حينئذ إلا عن الرجوع إلى العرف.

ثمره عملى اين تقسيم بندى در مسئله استصحاب در فرض شک در مقتضى نمايان مى شود:

فإذا شك في صدق عنوان النقض في بعض الموارد كما إذا كان الشك ناشئا من الشك في المقتضي فلا بد من الرجوع إلى العرف، فان حكم بالصدق نقول بحجية الاستصحاب في الشك في المقتضي و إلا فلا. (من المقرر له قدس سره)(نتائج الأفكار في الأصول ؛ ج6 ؛ ص293)

مسامحه صدقيه؛ مسامحه مصداقيه

جالب اينجاست كه در بحث مسامحات عرفيه در تحديدات شرعيه ،ماجرا(در ظاهر امر) برعكس مى‌شود. طبق بيانات علماء، مسامحات عرفيه در صدق مفهوم بر مصداق پذيرفتنى نيست، اما مسامحات مصداقيه مقبول است.

مثلاً در بحث نصاب زكات، آقا رضا همدانى رحمه‌الله مى‌فرمايد:

(و لا زكاة في الفضّة حتى تبلغ مائتي درهم، ففيها خمسة دراهم، ثمّ كلما زادت أربعين كان فيها درهم).

في الجواهر: بلا خلاف أجده في شيء من ذلك نصّا و فتوى، بل الإجماع بقسميه عليه، و النصوص يمكن دعوى تواترها فيه

أقول: و قد تقدّم جملة من النصوص الدالّة عليها، و لا حاجة إلى استقصائها.

(و ليس فيما نقص عن الأربعين زكاة، كما ليس فيما ينقص عن المائتين شيء) و لو يسيرا كالحبة و نحوها و إن تسومح فيه في المعاملات العرفيّة، لأنّ المسامحة العرفية لا يبتنى عليها الأحكام الشرعيّة، إذ الحقيقة في التقدير كونه على التحقيق دون التقريب، كما اعترف به في الجواهر،

و لكن لا يخفى عليك أنّ المسامحة العرفيّة قد تكون في الصدق، كإطلاق المثقال أو الرطل أو المن و غير ذلك من أسماء المقادير، على ما نقص عنها بمقدار غير معتدّ به مسامحة، كإطلاق المن على ما نقص عنه بمثقال، و المثقال على ما نقص عنه نصف حبّة مثلا، و هذا إطلاق مسامحي مبنيّ على ضرب من التجوز، فهذا ممّا لا اعتداد به في التقديرات الشرعيّة الواردة في مقام التحديد، كما في قوله- عليه السلام-:«ليس فيما دون العشرين مثقالا من الذهب شيء، فإذا كملت عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال» فإنّ مقتضى حمله على حقيقته نفي الزكاة فيما نقص عن العشرين كائنا ما كان و لو أقلّ قليل.

و قد تكون في المصداق، كإطلاق الذهب على الذهب الرديء الغير الخالص عن الأجزاء الأرضيّة، و شبهها المستهلكة فيها.

و هذا النحو من المسامحة موجبة لاندراج الموضوعات تحت مسمّياتها عرفا، فيكون إطلاق العرف أسامیها عليها إطلاقا حقيقيّا فيترتّب عليها أحكامها، و قد تقدّم في كتاب الطهارة في مبحث المياه، و كذا في التيمّم بالتراب، مزيد توضيح لذلك ، فلاحظ.(مصباح الفقيه؛ ج13، ص: 290-

۲۹۱)

شیخ محمد حسین کاشف الغطاء: المسامحات العرفیة قد تکون في الصدق و قد تکون في المصداق فالأوّل كإطلاق المن ّعلى ما نقص منه بمثقال و هذه لا اعتداد بها في تقديرات الشرعية المبنيّة على التحقيق (و الثاني) كإطلاق الذهب على المغشوش و الرديء و إطلاق الحنطة على الغير النقيّة من الخليط المستهلك فيها و إن كان مرئيا ًكبعض التبن أو الزوان و هذه المسامحة توجب اندراج الموضوعات تحت مسمّياتها عرفا ً فيكون إطلاق أساميها عليها إطلاقا ً حقيقيا فتترتّب عليها أحكامها. (العروة الوثقى (المحشى)؛ ج4، ص: 63)

سرّاین مطلب را شیخ محمد تقی آملی بیان کرده است:

و ليعلم أن مسامحة العرف في إطلاق لفظ بماله من المفهوم على شيء تارة تكون من باب المسامحة في المصداق بان يرون ما لا يكون مصداقا لمفهومه مصداقا و مع هذه المسامحة يطلقون اللفظ بما له من المفهوم عليه إطلاقا حقيقيا و ان كان المنشأ في إطلاقه هو المسامحة في المصداق، و مرجع ذلك الى التصرف في المفهوم كما لا يخفى، و في مثل ذلك إذا كان اللفظ بماله من المفهوم العرفي موضوعا لحكم شرعي يسري الحكم الى مصداقه المسامحي العرفي الناشي عن التصرف من المفهوم حيث ان الحكم ثابت له بما هو مفهوم عرفي و المفروض ان العرف يرى المفهوم على مرتبة يصدق على ذاك المصداق صدقا حقيقيا،

و اخرى تكون من باب المسامحة في الصدق بلا تصرف منه في المفهوم و هذا الإطلاق لا يكون حينئذ حقيقيا قطعا بل هو من باب التجوز و لا بد فيه من اعمال عناية كما إذا كان مفهوم الكر مثلا هو مقدار الف و مائتا رطل بالعراقي مثلا و أطلق على الأقل منه بقليل و لو بقدر وزن مثقال او مخصوص و الزوان مثلا رأس إبرة مثلا بالمسامحة يكون إطلاقه عليه بالعناية و من باب التجوز بعلاقة ما كان أو ما سيكون و نحو ذلك، و لا عبرة في هذا التسامح بالنسبة إلى الحكم المترتب عليه بل الحكم ثابت لما يصدق عليه المفهوم صدقا حقيقيا، و لا ينظر الى ما يطلق عليه بالعناية،

و هذا باب واسع في تشخيص الموضوع العرفي و التمييز بين ما يتبع العرف في مسامحاتهم و بين ما لا عبرة بمسامحاتهم، و منه ما نحن فيه حيث ان النصاب الأول من الفضة مثلا هو مأتا درهم و مفهوم مأتا درهم مبين عرفا لكنهم قد يسامحون في إطلاقه على الأقل منه بقليل بحيث يرون المأتين الا شعيرة مثلا مصداقا للمأتين كما يرون أربعين سيرات الا مثقالا مصداقا للمن التبريزي، لكن مع تبين مفهوم المن التبريزي عندهم و انه عبارة عن أربعين سير، و كل سير عبارة عن ستة عشرة مثقال فهذا التسامح منهم لا عبرة به بل الحكم مترتب على الموضوع بماله من المفهوم و يرى الى ما هو مصداقه حقيقة عند العرف لا بالعناية(مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى؛ ج9، ص: 464-۴۶۵)

البته مرحوم شیخ عبدالنبی عراقی بر این مطلب اشکال می کنند:

فإن مسامحة العرفية في التطبيق دون المفهوم فلا يصح مسامحة العرف فيه لكن عندي فيه إشكال لمخالفة ذلك البناء و دعوى فهمه من الأدلة لبنائهم في المعاملات في الأوزان و المساحة على المسامحة العرفية و الا يبطل المعاملات بأسرها كما لا يخفى و بنائهم في باب الصحيح و الأعم على المسامحة العرفية و ذلك واضح جدا مع انه لا معنى لوضع اللفظ لشيء لا يكون مدار الاستعمال عليه ابدا بل لا يمكن إذا لوحظ انتهاء الوزن الى خردل و النقير و أمثالهما مما ذكرنا في رسالة الدرهم و الدينار الشرعي مع ان ما ذكروا من التحديد في الوزن إلى الحمصة و المساحة إلى الشبر ثم جعلوا المعيار الوسط منهما احالة على المجهول أيضا لما نرى بالوجدان اختلاف الوسط منهما أيضا اختلافا فاحشا فعليه لو لم يكن في المسئلة إجماع فجعل المدار على انظار العرفية هو الحق المبين دون التحقيق فلا بد من التقريب في كلية الموارد و هو أيضا غير معلوم بعد ما نبهناك في بنائهم في الفقه و الأصول عليه دونه و اللّه العالم.(المعالم الزلفى

في شرح العروة الوثقى؛ ص: ۱۶۶)

[2] از ثمرات دیگر تقسیم بندی که در کلمات علماء به آن اشاره شده است، می توان موارد زیر را نام برد:

۱.**جریان یا عدم جریان استصحاب در شبهات صدقیه**:

مرحوم بیارجمندی در مدارک العروه ابتدا به بیان شبهه صدقیه و تفاوت آن با شبهه مصداقیه می پردازد:

بيان ذلك: ان إجمال المفهوم على قسمين: (تارة) يكون أصل المفهوم مجملا بأن يكون اللفظ مشتركا و لم يكن هناك قرينة كقولك جئني بعين مثلا (و اخرى) يكون حده و مفهومه من حيث السعة و الضيق مجملا و ان كان أصل المفهوم في الجملة بينا واضحا، و ذلك كالماء مثلا فان مفهومه من الواضحات في الجملة عرفا و لكن يشك أن دائرة هذا المفهوم هل تكون بنحو تعم ماء الزاج أو الكبريت أم لا؟ و هذا هو المراد من الشك في الصدق المقابل للشك في المصداق في كلماتهم.

آن گاه در مقام تفکیک عملی این دو قسم، استصحاب را در شبهه مصداقیه جاری می داند به خلاف شبهات صدقیه:

و في المقام إذا شك في الإطلاق أو الإضافة فمع وجود الحالة السابقة يجري الاستصحاب إذا كان الشك في المصداق، و لا يشكل بأن الموضوع المشكوك غير الموضوع المتيقن، و في الاستصحاب لا بد ان تكون القضية المشكوكة عين القضية المتيقنة موضوعا و محمولا، و ذلك لأن الموضوع في باب الاستصحاب هو الموضوع العرفي لا الموضوع العقلي أو الدليلي و هو باق في الأغلب كما في استصحاب الكر و نحوه.

و **اما إذا كان الشك في الصدق فجريان الأصل لا يخلو عن إشكال**، لأن موضوع الحكم غير محرز عند العرف فكيف يحكم بأنه هو الباقي؟ و سيأتي ان شاء اللّه تعالى ان مفهوم الكر العاصم إذا كان مجملا يشكل جريان الأصل فيه(مدارک العروة (للبیارجمندی)؛ ج1، ص: 176-۱۷۷)

این در حالی است که شیخ انصاری استصحاب را در شبهه صدقیه نیز جاری می داند و شبهه در آن را خلاف جری عملی اصحاب در مسئله می شمرد:

و لو امتزج الماء بمائع غير مضاف- كالدبس- أو بجامد فشكّ في سلب الإطلاق، فمقتضى الأصل بقاء الإطلاق.

و قد يخدش فيه بأنّ ما نحن فيه من قبيل الشكّ في اندراج هذا الجزئي الحقيقيّ تحت العنوان و هذا لم يكن متيقّنا في الآن السابق و ما كان مندرجا في السابق تحت ذلك العنوان كان جزئيا حقيقيا آخر متشخّصا بمشخّصات آخر.

و فيه: أنّ الظاهر من كلمات العلماء في نظائر هذه المسألة جريان الاستصحاب و أنّ المرجع في تعيين الموضوع في الاستصحاب و بقائه في الآن اللاحق ليحمل عليه المستصحب هو العرف، و لذا اتّفقوا على إجرائه فيما لو شكّ في بقائه على القلّة أو الكثرة بعد زيادة شيء من الماء عليه أو نقصانه عنه، و نحو ذلك(کتاب الطهارة (للشیخ الأنصاری)؛ ج1، ص: ۲۹۳-۲۹۴)

میرزا محمد تقی آملی:

و عند الشك في الصدق يكون المرجع هو الأصول العملية و هي تختلف بحسب المقامات ففيما فرضناه من مثال إدخال التراب في الماء الى ان يبلغ مرتبة الشك هو الاستصحاب اى استصحاب بقائه على ما كان من المائية كما انه لو اخرج من الوحل ترابه الى ان يبلغ مرتبة الشك يكون المرجع استصحاب بقائه على الوحلية (مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى؛ ج1، ص: 3-۴)

امام خمینی نیز – با اشاره به مخالفت محققین در این مسئله- جریان استصحاب موضوعی در شبهات صدقیه را محتمل میدانند. ایشان در بحث شکّ در تحقق افتراق در خیار مجلس، میفرمایند: در فضای شک میتوان اصل حکمی بلکه اصل موضوعی را- علی احتمال- جاری کرد:

ثمّ إنّه لو حصلت شبهة في المفهوم أو في الصدق، فلا إشكال في جريان الأصل الحكمي على جميع الاحتمالات في الموضوع...

بل من المحتمل جريان الاستصحاب الموضوعي في الشبهات المفهوميّة أو الصدقيّة، و إن كان عدمه ممّا تسالم عليه المحقّقون بدعوى أنّ الشكّ فيها أيضاً في بقاء الموجود الخارجي، الذي انطبق عليه العنوان في السابق.

فاليوم الخارجي المعلوم التحقّق، إذا شكّ في أنّه عبارة عن القطعة من الزمان إلى التواري القرص، أو إلى ذهاب الحمرة، يكون الشكّ بعد التواري في بقائه، و يكون منشؤه الاحتمالين، فيصحّ أن يقال: «إنّك كنت على يقين من نهارك فشككت فيه» أو «في بقائه».

و الفرق بين هذا و بين الشكّ في المواراة، مع العلم بأنّها آخر النهار: إنّما هو في منشأ الشكّ، و إلّا فالقضيّة المتيقّنة و المشكوك فيها واحدة فيهما، و الشكّ في الموردين في البقاء، و لا يعتبر في الاستصحاب غير هذا مع كونه موضوعاً للأثر.

فقولهم هناك: إنّ الخارج الشكّ فيه؛ للعلم بالتواري و بعدم زوال الحمرة، و إنّما هو في معنًى لغوي، و هو غير مجرى الاستصحاب

مخدوش بأنّ الشكّ في بقاء اليوم؛ إذ من الواضح أنّه بعد التواري، و قبل ذهاب الحمرة، لا يقطع بعدم النهار، بل يشكّ فيه و في بقائه، و إن كان منشؤه أمراً لغوياً، و لا يعتبر فيه غير الشكّ في بقاء القضيّة المتيقّنة.(كتاب البيع (للإمام الخميني)؛ ج4، ص: 224-۲۲۶)

۲.کاربرد امارات وضع در شبهات صدقیه:

في إن أمارة الوضع إنما تنهض أمارة للجاهل، و أما العالم فلا يعقل له الحاجة إلى إعمالها إلا إذا قصد به ضرب أمارة و نصب علامة لإرشاد الجاهل بمؤداها، و منه تمسكهم بها في المسائل اللغوية المختلف فيها،

لكن ينبغي أن يعلم إن الجاهل بالوضع قد يكون جاهلا به بالجهل البسائط، بأن لا يكون الموضوع له معلوما لا باعتبار معلومية أجزائه المفصلة و لا باعتبار معلومية صورته النوعية، و قد يكون جاهلا به بالجهل المشوب، و هو الجهل الذي خالطه نحو علم، و يلزمه الشك في الفردية و لو قوة،

و هذا الشك في الفردية قد يكون باعتبار الشك في الصدق، و قد يكون باعتبار الشك في المصادق، و قد يكون باعتبار الشك فيهما معا.

و المراد بالأول: أن يكون الشك في الفردية، الذي مرجعه إلى الشك في صحة الحمل طارئا لشبهة في وصف الممحوض، كما لو شك في فردية البليد للحمار نظرا إلى الشبهة في مفهوم الحمار، من حيث الوضع باعتبار تردده بين النوع الخاص من الحيوان أو مطلق قليل الإدراك.

و بالثاني: أن يكون الشك في الفردية الراجع إلى ما ذكر طارئا لشبهة في وصف الموضوع، كما لو شك في فردية رجل مردد بين كونه بليدا أو غير بليد للحمار، بعد البناء على كونه باعتبار الوضع لمطلق قليل الإدراك.

و بالثالث: أن يكون الشك في الفردية طارئا لشبهة في كل من وصفي المحمول و الموضوع.

و مرجع الشبهة الاولى إلى الشبهة في الكبرى بعد تبيين الصغرى، و الثانية إلى الشبهة في الصغرى بعد تبيين الكبرى، و الثالثة إلى الشبهة فيهما معا.

و الضابط الكلي في الشك في الفردية باعتبار الصدق، أن يطلب رفع الشبهة بمراجعة العرف و اللغة إحرازا لأمارات الوضع و علامات الحقيقة و المجاز، من نص لغوي أو تبادر و عدمه العرفيين و غيرهما،

و في الشك في الفردية باعتبار المصادق، أن يطلب رفعها بمراجعة أهل الخبرة خاصة، و المجرى في ذلك للأمارات المعمولة في باب الوضع، لفرض عدم الشبهة في الوضع من هذه الجهة ليطلب رفعها بها، و إليه يرجع ما في كلام الأفاضل المتأخرين من معاصرينا [2] في الفرق بين الموضوعات المستنبطة و الموضوعات الصرفة، من كون المرجع في الأول هو العرف و اللغة، و في الثاني أهل الخبرة، فالشك في الفردية باعتبار المصادق ساقط عن محل الكلام، لخروجه عن معقد الأمارات المبحوث عنها هنا، فوجب الاقتصار حينئذ على الشك في الفردية باعتبار الصدق. و قد عرفت أن مآله إلى الجهل الموشوب بالموضوع له.(تعليقة على معالم الأصول ؛ ج2 ؛ ص6-7) همين طور: ج2 ؛ ص۶۹ و ج۴ ؛ ص۴۹۳

مرحوم سيد ابوالحسن اصفهانى ره نيز مى فرمايند: در هنگام شكّ در مصداق در موضوع له، مى تواند به صحت سلب از باب امارية تمسك نمود اما در شبهات مصداقيه اختلاف نظر وجود دارد:

و من جملتها: صحة السلب و عدمها، و بعبارة اخرى صحة النفي و عدمها، و مرجع صحة السلب أو النفي الى عدم صحة الحمل، و مرجع عدم صحة السلب أو النفي الى صحة الحمل، فالأول علامة المجاز و الثاني علامة الحقيقة.

ثم إن الشك قد يكون في المصداق مع تبين المفهوم بحدوده، كما إذا شك في مائع مخصوص أنه ماء أو جلاب مثلا،

و قد يكون في الصدق و هو يرجع الى الشك في سعة المفهوم و ضيقه كما إذا شك في صدق الماء على ما امتزج بالتراب مثلا بحيث يشك في صدق الماء عليه،

و قد يكون الشك في المفهوم كما إذا شك في أن اللفظ موضوع لهذا المعنى أم لا؟

و إذا ظهر ذلك فاعلم أنه يظهر من بعض أن بصحة السلب و عدمها يمتاز المعنى الحقيقي عن المعنى المجازي فيما كان الشك في المصداق، و من بعض آخر التعميم الى غيره و هو الحق، إذ كما أن بصحة السلب يمكن تشخيص أن المستعمل فيه ليس من أفراد المعنى الحقيقي و بعدمها تشخيص أنه منها فيما إذا كان الشك في المصداق. كذلك يمكن تشخيص الحقيقة و المجاز بهما فيما إذا كان الشك في الصدق أو المفهوم أيضا.(وسيلة الوصول الى حقائق الأصول ؛ ج1 ؛ ص60-۶۱)

۳. **انصراف در صدق، مانع اطلاق**:

مرحوم آيت الله خوئى در مقام بيان اقسام انصراف مى فرمايند: انصراف ِنشى از شكّ در صدق، مانع اطلاق است.

و اما الانصراف، فهل يكون مانعا عن الإطلاق أم لا؟

نقول: انصراف اللفظ عن فرد أو صنف رتبة: يكون بدويا ناشئا من غلبة وجود بعض الأصناف دون بعض، ...

و ثالثة: يكون الانصراف من جهة الشك في الصدق على ما اصطلح عليه الشيخ قدس سره في قبال الشبهة المصداقية، بان كان الشك في سعة المفهوم و ضيقه في مقام التطبيق بعد وضوحه في الجملة، و مع ذلك في مقام الإطلاق، فإنه من أوضح المفاهيم العرفية و دق له بلفظ الماء، و قد شك في صدقه على ماء الزاج و الكبريت، و انه ماء مخلوط بوحل و كدر راح أو ان ال يطبق التطبيق على عنوان الماء.

و الانصراف بهذا المعنى أيضا يمنع الإطلاق إذ معه يشك في تحقق المقدمة الأولى أعني ورود الحكم على المقسم لعدم إحراز كون العنوان مقسما حينئذ، و ال بد من إحرازها في التمسك بالإطلاق، و هذا كله واضح.(دراسات في علم الأصول ؛ ج2 ؛ ص341-342)

و هنا طور مزرا هاشم آملي:

و للانصراف أقسام عديدة في كتب الأصول المطولة و ضابطها أربعة:

أضف ثالثها: ان ال يكون مثل الأول و ال الثاني بل يكون الشبهة صدقية مثل ما إذا قيل توضأ بالماء فمفهوم الماء معلوم مبين فإذا ألقينا التراب في كأس من الماء حتى اشتبه علينا انه يصدق عليه الماء أم ال لأجل انه ال ندري توسعة المفهوم و تضييقه فينصرف الذهن منه إلى الماء المعلوم إطلاقه عند قول القائل توضأ بالماء فان المياه بعضها داخل قطعا تحت مفهومه و بعضها خارج قطعا مثل ماء الدبوقة و بعضها مشكوك مثل ماء الكبريت و مثل الماء المطلق و الانصراف أيضا يكون مانعا عن الإطلاق و ال يتكل عليه ولو جود ما يحتمل المخلوط بالتراب و هذا و القرينية و الفرق بينه و بين الثاني هو ان المقيد إذا وجد في الثاني يكون معارضا للظهور.

و فيه ال يكون معارضا بل مبينا لأنه ال يكون ظاهرا في ماء الكبريت مثال.(مجمع الأفكار و مطرح الأنظار ؛ ج2 ؛ ص248-249)

۴. تفصیل در عمل به عام بین شبهه صدقیه و مصداقیه:

إذا دار الأمر بين التخصيص و التخصص بأن ورد عام، مثل «أكرم العلماء» ثم ورد «ال تكرم زيدا» و «ال تكرم زيدا العالم حتى يكون عالما و بين أن يكون جاهال حتى تردد أمره بين أن يكون العالم مخصصا للعام و بين أن يكون «ال تكرم زيدا» تخصصا للعام، بل يكون تخصصا، فهل يحكم بالتخصيص و أن زيدا ال يكون دليل حرمة إكرامه تخصيصا للعام، و يحكم بالتخصص و أنه ليس بعالم، فيترتب عليه أحكام غير العالم ليس وجوب الإكرام و أحكام العالم؟

ذهب بعض إلى الثاني، و مثاله في الشرعيات: مسألة تنجيس كل نجس لملاقيه، و ما ورد من أنه «ال بأس بغسالة الاستنجاء»[2] فإن عدم البأس بها لو كان من جهة أنها نجسة معفو عنها، فهو تخصيص دليل تنجيس كل نجس لملاقيه، و لو كان من جهة أنها طاهرة، فتخصص.

۵. شک در صدق؛ شک در مکلّف به:

الخامس: خروج الطائف عن الكعبة و عن الصفة التي في أطرافها المسماة بشاذروان

حكي الاتفاق عليه بين الفريقين، كما حكي عن التواريخ أنه من اساس الكعبة، إلّا أن قريش بنت الكعبة دون ذلك. ال سيما و أن الشاذروان كلمة فارسية معرّبة بمعنى أساس البناء...

و على أي تقدير فلو فرض الشك فمقتضى الاصل هو الاشتغال للشك في صدق الطواف بالبيت لو جعل طوافه فوق الشاذروان إذ يحتمل أنه طواف في البيت ال حوله.

(و دعوى) أن المقام ليس من الشك في المكلف به بل من الشك في التكليف لكون الشبهة مفهوميّة مردّدة بين الأقل و الأكثر، كما في المبيت في منى في المواضع المشكوكة أنها منها، و كذلك الوقوف في عرفات و المزدلفة في الحدود المشكوكة أنها منها، فإن إخراج الذبح فيها، و كذلك عن اطلاق المتعلق تقييد زائد. من (غير صحيحة) و ذلك لان المقام ليس من الشبهة المفهوميّة و انما هو من الشبهة الصدقيّة لأن ألفاظ الاعلام موضوعة للموجودات الخارجيّة، فالشك في صدق العنوان عليها و بالتالي في المكلف به(سنن العروة الوثقى - كتاب الحج؛ ج3، ص: 310-٣١١)

و عمدة الوجه للثاني- أي: القول بالتخصص- وه: أن العام حيث إنه أصل لفظي تكون مثبتاته و لوازمه العقليّة حجة، فيمكن التمسك به لإثبات أن زيدا- الذي يحرم إكرامه- ال يكون عالما، و أن الغسالة حيث إنها غير منجسة لملاقيها، فال تكون نجسة، فيحكم على «زيد» أحكام غير العالم، و على الغسالة أحكام الماء الطاهر.

هذا، و فيه: أن العام و إن كان من الأصول اللفظيّة و المثبت منها حجة قطعا إلا أن مثبتها ال يزيد على أنفسها، فلو ثبت حجيّة العام في مقام الشك في المصداق، فتثبت لوازمه أيضا، و قد عرفت بما ال مزيد عليه أن حجيّة العام- حيث إنه ببناء العقلاء، و لم ترد آية و ال رواية على أن كل عام حجة- فال بد من االقتصار بما جرى عليه سيرتهم و استقر عليه بنائهم قطعا، و **هو العمل بالعام عند الشك في الصدق ال في المصداق، و عند االشتباه في االنطباق ال ام ينطبق العام عليه**. و بعبارة أخرى: عند الشك في المراد ال في كيفيّة استعمال اللفظ بعد معلوميّة المراد.(الهداية في الأصول ؛ ج2 ؛ ص٣۴٣-٣۴۴)

برای مشاهده تفصیلی موارد فوق به پیوست شماره ۷ مراجعه فرمایید.

بازبینی #1
ایجاد شده در 22 مارس 2025 13:00:32 توسط ... .
به روزرسانی شده در 22 مارس 2025 13:06:06 توسط ... .